مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٧٧

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(ايطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد كنياس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد طيّب
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكورامو تسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جون وستون
	نيجيريا	السيد إيغونسولا
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/781)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

وداع السيد جان - برنار مريميه، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن يبدأ أعمالنا، أود، باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، أن أتوجه بكلمة وداع حارة الى زميلنا العزيز السفير جان - برنار مريميه الذي يحزنني أن أقول إنه سيغادر نيويورك الى منصبه الجديد سفيرا لفرنسا لدى ايطاليا.

ونحن جميعا هنا في المجلس سنفتقد وجوده المستنير. فقد كانت رئاسته للمجلس في شهر أيار/مايو نموذجا للحكمة والكفاءة، وخفة الظل وروح الدعابة قبل كل شيء، وفي عملي شخصيا أثناء الشهر الحالي، أجد نفسي دائما أعود بذاكرتي الى الطريقة التي أدار بها أعمالنا، والى نهجه المبتكر إزاء المسائل الحساسة والحرجة التي تطرح علينا دوما.

ولكنني أقول، إن جاز لي أن أتكلم بصفتي سفيرا لايطاليا، أن خسارة مجلس الأمن جاءت مكسبا لايطاليا، لأنني أعرف أن الصفات الرفيعة التي تشرفنا بالتمتع بها ستكون موضع نفس التقدير في عاصمتي.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لم أكن أتوقع كلمات الثناء هذه، سيدي الرئيس، وأشكركم عليها. وبما أن عمل مجلس الأمن هو جهد جماعي، فكل ما قلتموه عني ما كان ممكنا لولا العون الذي تلقيته من جميع أعضاء المجلس. مرة أخرى، أشكركم جميعا من أعماق قلبي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/781)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غانا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لامبتي (غانا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/781).

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/790 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي الانتباه الى التنقيح التالي الذي يتعين إجراؤه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/790 بصيغته المؤقتة. وينبغي أن يصبح نص الفقرة الثامنة من الديباجة كما يلي:

"وإذ يشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف الليبرية بشكل كامل باحترام وتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والمصالحة الوطنية".

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1995/742، رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، ينقل فيها نص "اتفاق أبوجا المكمل لاتفاقي كوتونو واكوسومبو الموضحين فيما بعد باتفاق

أكرا"؛ و S/1995/756، رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، ينقل فيها نص رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية في غانا، وهي تتضمن نص "اتفاق أبوجا المكمل لاتفاقي كوتونو واكوسومبو الموضحين فيما بعد باتفاق أكرا".

المتكلم الأول ممثل غانا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم، وأشكركم، سيدي، على ذلك الشرف.

لقد رأت حكومتي أنه من المناسب أن أعرض على المجلس التطورات الإيجابية التي حدثت في عملية السلم الليبرية والموارد المالية والمادية الضخمة التي يحتاج إليها من أجل الإحلال الدائم للسلم والحياة المدنية المنتظمة في ذلك البلد، في الوقت الذي ينظر فيه المجلس في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقعت جميع الأطراف الليبرية، العسكرية منها والمدنية على حد سواء، على اتفاق أبوجا المتعلق بليبريا، وذلك من أجل إكمال اتفاقي كوتونو وأكوسومبو الموضحين فيما بعد باتفاق أكرا.

وعقب هذا الانجاز الكبير سرى نفاذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء ليبريا في منتصف ليل يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥. ولم يحدث حتى اليوم أي انتهاك كبير لوقف إطلاق النار.

وعملا بتنفيذ أحكام اتفاق أبوجا، نصب في مونروفيا يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مجلس دولة يتألف من ستة أشخاص برئاسة الأستاذ ويلتون سانكولو، باعتباره حكومة انتقالية تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، واضطلع بدور رئيسي في الاحتفال رئيس جمهورية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، سعادة الملازم الطيار جيري جون راولينغز. وكان يحضر هذا الاحتفال المفعم بالمشاعر والزاهي ممثلون لرؤساء الدول والحكومات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لغرب افريقيا وهم: الرئيس س. بانانا، رئيس منظمة الوحدة الافريقية وشخصية مرموقة في ليبريا، والسفير دان سميث، الممثل الخاص للرئيس كلينتون بشأن ليبريا؛ والسفير نياكي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبريا.

وبعد عدة بدايات خاطئة وجوانب فشل، فإن الحرب الأهلية الليبرية التي دامت ست سنوات بما خلفته من آثار مدمرة على شعب ليبريا وتدمير مروع للهيكل الأساسي للبلد، قد حطت أوزارها أخيرا. وبإمكاننا بعد طول أوان أن نرى النور في نهاية النفق.

إن دول المنطقة دون الإقليمية لغرب افريقيا، وهي الدول التي تمر هي نفسها بضيق اقتصادي شديد، تتحمل عبئا هائلا في محاولتها لاحتواء الحرب الأهلية الليبرية وإحلال السلم في تلك الأرض المعذبة. وتشعر نيجيريا وغانا، بصفة خاصة، باضطرارهما لتقديم تضحيات كبرى من أجل إيصال الحالة الليبرية إلى ما وصلت إليه اليوم. فبلدانا منهكان الآن.

وهكذا، يجب على الأمم المتحدة الآن أن تقوم بواجبها الصحيح في حشد الموارد المالية والمادية التي يحتاج إليها لتحويل الأمل في إحلال سلم وحياة مدنية منتظمة بصورة دائمة في ليبريا إلى حقيقة. ويجب على المجتمع الدولي إذن أن يتحمل المسؤولية تجاه ليبريا.

ومن الحاسم أن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة طويلة. ولكن في ما يتجاوز ذلك واجب المجلس الإضافي المتمثل في تأييد أية تدابير يقترحها الأمين العام من أجل الحصول على الموارد اللازمة للمهام الماثلة أمامنا. وتتضمن هذه المهام تعزيز قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بطريقة كبيرة جدا بغية تمكين القوة من الوفاء بولايتها المتمثلة في وزع قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في جميع أنحاء ليبريا؛ وإحكام إغلاق جميع حدود ليبريا؛ وتزويد جميع المداخل البرية والبحرية والجوية بالرجال بغية كفالة عدم إدخال أية أسلحة أو ذخائر إلى ليبريا؛ ووضع المحاربين التابعين لجميع الطوائف في مخيمات وتجريدهم من السلاح؛ وإقامة نقاط تفتيش لمراقبة حركة الأسلحة والمساعدة في توجيه اللاجئين والمشردين في الداخل؛ والقيام

بدوريات مكثفة في جميع أنحاء البلد؛ والقيام بدوريات لبعث الثقة بغية تهيئة جو يفضي إلى إجراء إنتخابات حرة ونزيهة.

إن عملية نزع سلاح المقاتلين يتعين أن تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وبالتعاون مع الحكومة الانتقالية. ووزع أفراد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الذي سيتم في الفترة من ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يتعين أن يسبقه فض اشتباك القوات المتحاربة في الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويتعين نقل المقاتلين إلى مواقع للتجميع وإلى مخيمات في الفترة من ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على أن يبدأ نزع السلاح يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

إن النفقات المالية المقدرة التي يحتاج اليها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوفاء بولايته تبلغ ٩٦٠ ٥٨٨ ٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وقد قدمت تفاصيل هذا المبلغ في وقت سابق الى الأمم المتحدة. وستحتاج بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بدورها، الى ٧٧٦ ٨٩٤ ٦٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة تقريبا لهذه المهمة. وسيبلغ اجمالي المتطلبات لليبريا إذن نحو ١٥٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبغية عدم إضاعة وقت المجلس، أرفق تفاصيل هذه المتطلبات بهذا البيان الذي أتعشم أن يصبح جزءا من وثائق مجلس الأمن حول هذا الموضوع.

إن رئيس الجمهورية روليغز، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتصل بالأمين العام لتوه بهذا الشأن. وأقتبس جزءا من ندائه الحار:

"إن عملية السلام الليبرية دخلت الآن في أكثر المراحل حساسية، ألا وهي مرحلة فض الاشتباك والتجميع في معسكرات ونزع السلاح وإعادة اندماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. إن حياة وأمن كل ليبري سيتوقفان على التنفيذ الناجح لهذه البرامج. وستتطلب هذه البرامج توفير الموارد المادية والمالية والدعم اللوجيستي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولليبريا. ويحدوني أمل حار في أن تهبوا الى مساعدتنا من خلال اقناع الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور أكثر نشاطا في السعي الى تحقيق السلام في ليبريا عن طريق توفير الموارد التي أشرت اليها للتو على سبيل الاستعجال... إن الطابع الملح الذي تتسم به هذه المتطلبات يرتكز على الحاجة الى الحفاظ على الزخم الايجابي للسلام بين الليبريين المتولد عن اتفاق السلام في أبوجا. وإذا ما ضاع هذا الزخم، فستصبح المهمة التي تنتظرنا، وهي حماية السلام في ليبريا، صعبة جدا".

وبالمثابرة والاتساق نشرف على تحقيق نصر كبير للمجتمع الدولي في ليبريا، وعلى تحقيق الأمل المنصوص عليه في الميثاق. إن غانا تناشد أعضاء مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليتهم.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ويسه (ليبريا) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس: أعطي ممثل ليبريا الكلمة.

السيد ويسه (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنقل اليكم، سيدي، تهانئ وفد بلدي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولدينا كل الثقة في أن مهارتكم في تيسير أعمال المجلس ستسجل مزيدا من الانجازات خلال فترة ولايتكم. ونتقدم لسلفكم الموقر، سفير اندونيسيا، بتقديرنا للطريقة الفعالة التي وجه بها مداولات المجلس خلال الشهر الماضي.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الامتنان الصادق لوفد ليبريا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على اهتمامه العميق الذي لا يزال يظهره سعيا الى تحقيق سلام دائم في ليبريا. فلبلوغ تلك الغاية دأب على التوصية باستمرار اشتراك الأمم المتحدة في ليبريا. ويسرد تقريره المفصل والمتبصر الثاني عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الوارد في الوثيقة S/1995/781، والذي يشكل أساس هذه الجلسة، المكاسب التي تحققت في عملية السلام، ويقترح أعمالا محددة لكي يقوم بها المجلس لضمان

الحفاظ على قوة الدفع الحالية من أجل التوصل الى حل نهائي للصراع الليبيري.

ونظل في غاية الامتنان لقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين اتخذوا الإجراء الجريء والحازم - انطلاقا من اعتبارات إنسانية - لإنقاذ ليبريا وشعبها من المذبحة التي وقعت في عام ١٩٩٠. فقد أعطوا معنى حقيقيا، من خلال هذا الإظهار الملموس للأخوة والتضامن الأفريقيين، لما ورد في الكتاب المقدس بأنه يجب أن يحرس الأخ أخاه. فقد قدمت البلدان الأفريقية، بإرسالها قوات حفظ السلام التي مولت بشكل كامل تقريبا من الموارد الضئيلة لهذه البلدان، دم وحلوى ودموع شعوبها حتى يتاح لليبريين بديل للحرب. وحينما هددت الحوادث الكريهة بالجنوح بعملية السلام، أثبت فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشجاعة همته العسكرية بمقاومته هذه الخطط.

إن وجود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا لا يخلو بالتأكيد من الاحباط والإهانة التي تقترن عادة بهذه العمليات. ومع ذلك، فقد صمد الفريق، وذلك من خلال اتخاذ قرار سياسي حكيم. والآن، وبعد سنوات من دبلوماسية شاقة، أفضت النتائج التراكمية لعدة اتفاقات سلام الى التوقيع على اتفاق أبوجا، الذي يعدل ويكمل اتفاقي كوتونو وأكوسومبو على النحو الذي وضحه بعد ذلك اتفاق أكرا.

إن هذا الاتفاق يجري تنفيذه حاليا، وهو يقدم آفاقا أفضل لإيجاد حل سلمي نهائي للأزمة الليبرية. وفي هذا الصدد، يشيد الوفد الليبيري برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرئيس جمهورية غانا السيد جيري ي. رولينغز، لاستخدامه أبرع مهاراته الدبلوماسية في دفع قادة الفصائل الى التوفيق بين اختلافاتهم مما يسر، بين جملة أمور، ابرام اتفاق أبوجا. ونشيد أيضا بحكومة نيجيريا على ما قدمته من اسهام كبير في المفاوضات وفي استضافة الاجتماع. وتجدر الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد انتوني نياقي، والقس كنعان باناما، الشخصية الموقرة من منظمة الوحدة الأفريقية على دورهما كميسرين للاتفاق.

إن الوفد الليبري يعتقد أن أحد أهم أشكال النجاح لاشتراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا سيكون إعادة السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الاقليمية. وهذا سيمكن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مواصلة هدفها المتمثل في تحقيق التكامل الاقتصادي للمنطقة.

وقد ذكر بأن مجلس الأمن قد حدد في قراره ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عددا من الشروط لتوسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وطلب المجلس من الأطراف الليبرية، بين أمور أخرى، أن تحقق تقدما جادا وجوهريا صوب تنفيذ اتفاقي أكوسومبو وأكرا، وحث على تنصيب مجلس الدولة، وعلى إعادة إقرار وقف شامل وفعال لإطلاق النار، وعلى أن تبدأ الأطراف في فض اشتباك قواتها.

وفي هذا السياق، ووفقا لاتفاق أبوجا الذي وقعت عليه الأطراف في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، تم تنصيب مجلس الدولة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتم تعيين مجلس الوزراء، وهو يحكم حاليا البلد. ولا يزال وقف اطلاق النار الذي أعيد إقراره في ٢٦ آب/أغسطس ساريا بشكل عام، على الرغم من مناوشات محدودة في محافظة لوفا، حيث تقوم اللجنة المشتركة لوقف اطلاق النار بالتصدي للحالة.

واستنادا الى هذه الخلفية، فإن الليبريين يحدوهم الأمل أكثر من أي وقت مضى بأن سنوات الحرب الخمس ستصبح أثرا بعد عين. فالبنادق صامتة ويمكن التمتع بحرية الحركة. والأمة برمتها مشتركة في مهمة حساسة هي مداواة الجراح المريرة التي نكأت بها الحرب، من أجل تعزيز مصالحة ووحدة واستقرار حقيقي.

إضافة الى ذلك، تضع الحكومة استراتيجيات لبدء إنعاش الاقتصاد وهي تحاول، على المدى القصير، تلبية احتياجات السكان الغذائية والصحية، وإعادة فتح المدارس في المناطق التي أصبح من الممكن الوصول إليها والتي تقع تحت سيطرتها، وإعادة توفير الطاقة الكهربائية، ومياه الشرب، والمرافق الاجتماعية الأخرى للعاصمة. وتجري الآن مناقشات حول المسألة الجوهرية المتعلقة بإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بتنمية البلد في المدى الطويل، يشجع المستثمرون من القطاع الخاص على العودة من أجل المساعدة في إنعاش القطاع الخاص في الاقتصاد. وفي هذا المسعى، ستحتاج ليبريا في المستقبل القريب، الى الكثير من المساعدة الأجنبية.

ولكن لا يمكن بذل هذه الجهود كلها إلا في جو من الأمن والسلم المستدامين. ولهذا تنسق الحكومة عملها مع فريق رصد إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كيما تنفذ، في التوقيت المناسب، العناصر الأساسية لنزع السلاح وتسريح المتحاربين على النحو المنصوص عليه في جميع الاتفاقات ذات الصلة. ونحن نضم صوتنا الى النداء المتعلق بتزويد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالموارد الإضافية وغير ذلك من الدعم السوقي حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته.

لقد تحملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عبئا كبيرا لمدة خمسة أعوام لكي تحافظ على وجودها في ليبريا. وتمشيا مع المادة ٥٢ من الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع الترتيبات الإقليمية في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أكمل مجلس الأمن، بإنشاء وإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وقد أدى اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في عملية السلام الى بعث الثقة لدى الليبريين في أن المجتمع الدولي يهتم برغبتهم في استعادة السلام وعودة الأمور الى نصابها في ليبريا ويؤيد ذلك. ولذلك، تأمل حكومة وشعب ليبريا أن توفر الأمم المتحدة دعما ماليا أكبر مما هو متاح الآن لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ذلك أن التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والأمم المتحدة، عندما تتقلد السلطة في ليبريا حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، سيدون في سجلات المنظمة بوصفه قصة نجاح فريدة يمكن تطبيق الدروس المستقاة منها على نزاعات أخرى في العالم.

وفي هذا المنعطف، يود الوفد الليبري أن يتقدم بالشكر لجميع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت، وتواصل تقديم، المساعدة الإنسانية المطلوبة لتخفيف معاناة وشقاء الشعب الليبري.

وبما أن مشروع القرار يكفل تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ويحتوي على عناصرها، يعد تنفيذها ذا أهمية حيوية في الانتقال من الحرب الى السلام في ليبريا، فإن وفد ليبريا يوصي بأن يقره المجلس بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المنقحة شفويا، وفي شكله المؤقت. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إيغونسولا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب، بالنيابة عن وفد بلدي، عن أطيب أمانينا بالتوفيق للسفير مريميه في مهمته الجديدة.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المرحلي الثاني عشر والمعني بالحالة في ليبريا وأداء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. والتقرير، في رأينا، يوفر سردا أمينا للتطورات الواقعة في الميدان منذ اعتماد القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكان مجلس الأمن قد طلب في ذلك القرار من الأطراف الليبرية الوفاء بشروط محددة إذا ما أريد تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وقد طلب المجلس أيضا من قادة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تنسيق سياساتهم في ليبريا.

وأعتقد أنه من المنصف أن نقول إن ثمة تقدما في البحث عن السلام في ليبريا قد تحقق عقب الاختتام الناجح لمحادثات أبوجا والاتفاق الذي شمل الأطراف والذي وقع في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، وهو

الاتفاق الذي يعدل ويكمل اتفاقي كوتونو وأكوسمبو، كما تم توضيحهما لاحقا باتفاق أكرا.

ويسرني أن ألاحظ اليوم، كممثل لنيجيريا، التي بذلت حكومتها وشعبها تضحيات جمة بحثا عن السلام في ليبريا، الخطوات الهامة التي قامت بها الأطراف الليبرية تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. فقد تحقق وقف فعال لإطلاق النار في جميع أنحاء ليبريا عقب توقيع اتفاق أبوجا، كما تم تنصيب مجلس الدولة الذي يقوم بمهامه الآن. وقد بدأت الفصائل في فض اشتباك قواتها، ولدينا الآن جدول زمني ومخطط لتنفيذ الاتفاقات. إضافة الى ذلك، كان لتحسن المناخ السياسي والأمني أثره الإيجابي على توصيل المساعدة الإنسانية.

وقبل عقد اتفاق أبوجا، كانت قد وقعت عدة اتفاقات أخرى ثم خرقتها الأطراف بعد ذلك. ومع ذلك، فإن هناك شعورا عاما بوجود اختلاف نوعي في مواقف الأطراف من الاتفاق الجديد وفي التزامهم بالتسوية السلمية. ونحن نشاطر هذا الشعور بالتفاؤل الذي يمكن أن يعزى أساسا الى العوامل الآتية، أولا، اعتراف قادة الفصائل المختلفة بأن شعب ليبريا قد سئم الحرب حقا؛ وثانيا، أن قادة الفصائل أنفسهم يشكلون مجلس الدولة الآن.

بيد أننا ندرك، رغم هذه التطورات الإيجابية، أن الاختبار الحقيقي لالتزام الأطراف الليبرية الجديد بالسلام يكمن في استعدادها لتنفيذ الجوانب الرئيسية في الاتفاق، وخاصة فض اشتباك القوات، والتجميع في معسكرات، ونزع السلاح، كما ترد في الجدول الزمني المنقح والمخطط.

لقد أدى قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا دورهم، وقامت الأطراف الليبرية بما طالبها به مجلس الأمن، وهي تنتظر الآن لكي تعرف ما سيفعله المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، من أجل مساعدة الأطراف الليبرية في تنفيذ جميع اتفاقاتها ولدعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وهو المبادرة دون الإقليمية التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية، طبقا لاتفاق كوتونو والاتفاقات اللاحقة، لتنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاق. لقد لاحظ الأمين العام عن صواب، في الفقرة ٤٠ من تقريره، أنه في حين أن نجاح عملية السلام في ليبريا يعتمد أساسا على توفر حسن النية لدى الأطراف الليبرية إلا أن هناك عدة عناصر حاسمة في تلك العملية تتطلب المشاركة والدعم الكاملين للمجتمع الدولي وتشمل هذه العناصر نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمج مقاتلين يقدر عددهم بين ٠٠٠ ٥٠ الى ٠٠٠ ٦٠ مقاتل في الحياة المدنية، وتقديم المساعدة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

لقد حال انعدام الموارد المالية والسوقية دون قيام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بمهمته المعقدة. ولا يمكن لفريق الرصد الانتشار في جميع أنحاء البلاد للإشراف على التنفيذ الكامل للجوانب المتعددة لاتفاق أبوجا دون أن تتوفر له الموارد الضرورية. ولم تكن الاستجابة للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام مشجعه حتى الآن. وفي الوقت الذي نتقدم فيه بالشكر الى الدول الأعضاء التي ساهمت في جهود السلام وفي الصندوق الاستئماني، لا بد لنا من القول بأن هناك حاجة للقيام بالمزيد في سبيل دعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ونأمل في هذا الصدد أن يرى النور وشيكا اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر إعلان التبرعات لليبريا، وعلى وجه التحديد جمع الموارد التي يحتاجها الفريق، ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا، يسر وفدي أن يوافق على توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولكننا كنا نأمل أن يبدي المجلس التزاما في هذه المرحلة بالعمل على استعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة لقوتها الكاملة كتعبير حازم عن الدعم السياسي وعن التزام المجلس بعملية السلام الليبرية. على أننا نلاحظ أن هناك مناقشات تجري الآن بين فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة لليبريا عن مفهوم جديد للعمليات للبعثة، بما في ذلك علاقتها بفريق الرصد، ونحن نتطلع للحصول على توصيات الأمين العام في هذا الصدد.

وفي الختام، فإن الرسالة التي يبعثها وفدي للأطراف الليبرية هي ما قلناه من قبل: إن كل ما نستطيع أن نفعله كدول أعضاء في المنطقة، بل وكل ما تستطيع جهودنا المشتركة كأعضاء في المجتمع الدولي أن تحققه، هو خلق بيئة تمكن الأطراف من

التفاوض والحوار فيما بينها. إن اغتنام هذه الفرصة التي تمت تهيئتها أمر متروك لهم كي يعملوا من أجل السلام. لقد أضاعوا الكثير من هذه الفرص المماثلة ونحن نناشدهم ألا يتركوا هذه الفرصة تضيع أيضا.

وسيصوت وفدي، بالطبع، لصالح مشروع القرار.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يشاركك وفد بلدي في الأسف لرحيل صديقنا، السفير مريميه. إننا سنفتقد صداقته، ناهيك عن أناقة مظهره.

إن توقيع الأطراف الليبرية والقادة السياسيين الليبريين لاتفاق أبوجا يوم ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٥، وما تلا ذلك من إنشاء مجلس الدولة يوم ١ أيلول/سبتمبر، أتاح لمن يشغلون مواقع في القيادة السياسية في ليبريا فرصة كبيرة لإنهاء القتل والتدمير الأحمقين اللذين الحقوهما ببلدهم وشعبهم لوقت طويل. والابتهاج العفوي الذي حدث في مونروفيا أثناء الاحتفال بأداء أعضاء مجلس الدولة اليمين الدستورية كان دليلا واضحا على توق الشعب الليبري إلى السلام وإلى عودة بلده إلى حالته الطبيعية. لقد شهد الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية التعبير الحقيقي عن رغبات شعب ليبريا، ومن الإنصاف تماما أن يناصعوا لإرادة الشعب ببذل جهود ملموسة لضمان عدم وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار. إن وقف إطلاق النار يجب أن يستمر ثابتا ويبقى فعالا وفقا لرغبة الناس المعرب عنها بوضوح في تحقيق مستقبل سلمي. ومن الأهمية بمكان أن تظهر الأطراف المعنية بأقرب وقت ممكن التزامها بالسلام، وذلك بالتحرك بسرعة نحو تنفيذ سائر جوانب اتفاق أبوجا، لتتقدم بعملية السلام الى المرحلة التي لا يمكن فيها عكس اتجاهها.

لقد كان فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رائدا في البحث عن سلام دائم في ليبريا. وظل ثابتا في سعيه لتحقيق السلام في ليبريا حتى في وجه عناد القادة السياسيين الليبريين المتحاربين وجزع ويأس المجتمع الدولي.

إن الصبر في السعي لتحقيق النجاح في أية قضية نبيلة يجزي في نهاية المطاف. والصبر هو الذي أسفر اليوم عن نجاح فريق الرصد في التوصل الى اتفاق سلام محمل بالوعود ولهذا أمكن التوصل إلى اتفاق سلام في الوقت المناسب، حيث كانت الأمم المتحدة تهدد بالتخلي عن شعب ليبريا ليواجه مصيره. ووفد بلدي يثني على جهود فريق الرصد، وعلى الأخص الدور الحاسم الذي قامت به حكومتا غانا ونيجيريا. كما نثني على الدور الميسر الذي قام به السفير نياقي، الممثل الخاص للأمين العام، والقس بنانا من زمبابوي، الشخصية الموقرة من منظمة الوحدة الافريقية.

لقد نص قرار مجلس الأمن ١٠٠١ (١٩٩٥) على جملة أمور منها دعوة الدول المجاورة لليبريا لتنسيق سياستها في معالجة الحالة في ليبريا. كما أعرب القرار عن استعداد مجلس الأمن لاستعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لقوامها الكامل إذا ما أحرز تقدم كبير في عملية السلام. إن سياسات الدول المجاورة لليبريا تجاه الصراع الليبري تتم في اتساق، وقد فعلت الأطراف الليبرية ما طلبه المجتمع الدولي منها تماما. وهناك فرصة قائمة الآن للتوصل إلى سلام دائم في ليبريا وينبغي ألا يقصِّر مجلس الأمن في تقديم المساعدة إلى الليبريين لتوطيد تلك الفرصة بسرعة. هناك تحديات عديدة يمكن، إن لم تواجه بسرعة، أن تؤثر بطريقة سلبية على المكاسب التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الشأن، ينبغي استعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لقوتها الكاملة، على النحو الذي بينته الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا. وهذا لا يتمشى فقط مع صياغة الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بل يعطي أيضا إشرة قوية لليبريين بأن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدتهم إذا كانوا راغبين في حل خلافاتهم.

إن لفريق الرصد دورا كبيرا في رصد وقف إطلاق النار وفي نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم. ويتشاطر وفد بلدي بشكل كامل الآراء المعرب عنهافي الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار ويود أن يعرب عن الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل ايجابي ملموس بتوفير الدعم المالي والسوقي لعملية حفظ السلام دون الإقليمية لتمكينها من إنهاء الحرب في ليبريا إلى الأبد.

إن الأشهر المقبلة ستكون بالغة الأهمية في إدارة ورعاية عملية السلام الحديث العهد في ليبريا. وهناك مشاكل إنسانية عديدة بحاجة إلى توجيه

الانتباه العاجل إليها. وتقرير الأمين العام المعروض علينا يبين أنه من بين ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ الى ٠٠٠ ٦٠ متحارب، ٢٥ في المائة منهم من الأطفال. وهناك ٠٠٠ ٤٥٠ من المشردين داخليا. بينما أصبح ٠٠٠ ٨٠٠ ليبري تقريبا لاجئين. وهذه مشاكل تقع في صلب عملية السلام في ليبريا. ولذلك نتطلع الى نتيجة مشاورات الأمين العام مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وإلى توصياته بشأن إمكانية عقد مؤتمر إعلان للتبرعات لليبريا. وفي هذا الخصوص، نرحب ترحيبا كبيرا بصياغة الفقرتين ٨ و ١٤ من منطوق مشروع القرار.

لقد ذكرنا الأمين العام بأنه تم التوقيع، منذ عام ١٩٨٩، على عشرة اتفاقات سلام على الأقل وجرى خرقها. إلا أنه أعرب عن التفاؤل في أن فرص السلام الآن أفضل من أي وقت مضى. ووفد بلدي على اقتناع بأن الأحزاب السياسية الليبرية والزعماء السياسيين الليبريين تقع عليهم مسؤولية أساسية لترجمة كلمات الأمين العام إلى واقع عملي والاعتماد عليها. وهي في الواقع تعبير عن آمال وتطلعات شعب ليبريا والمجتمع الدولي بأسره.

السيد طيب (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن تهانئ وفد بلدي للسفير مريميه بمناسبة تعيينه ممثلا لفرنسا لدى إيطاليا، وأن أعرب له عن أطيب التمنيات.

يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الغني بالمعلومات (S/1995/781) وهو التقرير الثاني عشر في سلسلة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونود أيضا أن نعرب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام، السيد أنطوني نياقي، وكذلك، لزعماء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، على جهودهم التي لا تكل لتحقيق السلام في ليبريا. وفي هذا السياق نثني على اجتماع الفصائل الليبرية الذي عقد في أبوجا في شهر آب/أغسطس الماضي والذي توج بالتوقيع على اتفاق أبوجا. ونقدر أيضا العمل الشاق الذي قامت به الأطراف الليبرية، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، في الإسهام في عملية السلام.

سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ونعتقد أن مشروع القرار هذا الذي بادرت المجموعة بتقديمه، يجيء في وقت حاسم جدا في عملية السلام في ليبريا. ونحن ندرك أن عشرة اتفاقات سلام سابقة جرى التوقيع عليها وجرى خرقها منذ نشبت الأعمال العسكرية بين الفصائل المتحاربة في عام ١٩٨٩، لكننا واثقون بأن الظروف السائدة في ليبريا الآن تستحق تمديد ولاية البعثة.

ونحن نرى أن التطورات التي وقعت في الأشهر الماضية في ليبريا مشجعة للغاية. وبينما أحرز تقدم كبير، نرى أن الأمر يتطلب إحراز تقدم أكبر إذا ما أريد للسلام الدائم أن يحل وأن يبقى. ووفد بلدي يشعر بالثقة لأن القرار المقترح هذا ينص بصراحة على الحاجة الى استمرار التعاون الدولي والإقليمي والحكومي الدولي المتكامل الذي تتطلبه هذه الأزمة المطولة.

ووفد بلدي يؤيد بشكل خاص النداء الموجه في مشروع القرار لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وبغير هذه الجهود لتشجيع الأطراف وتوفير المساعدة الانتخابية وتسهيل تعمير بنية ليبريا الاقتصادية ومؤسساتها، سيكون إحلال سلام آمن محل شك.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا بصورة عاجلة على طلب مشروع القرار إلى المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته المالية دون تردد. فالجهود الحالية التي يبذلها فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة تتطلب موارد مالية كبيرة لضمان تنفيذ التسوية السلمية دون انقطاع. ودون هذه الالتزامات المالية، فإن العمل الكبير الذي ينتظرنا سيتأخر، وسيسهم في المزيد من زعزعة الاستقرار.

ولنا ملء الثقة بأن يؤدي مشروع القرار إلى استمرار التعاون والارادة الطيبة التي أبدتها الأطراف الليبرية والتي لا بد منها للتوصل إلى نتيجة ناجحة لهذه الأزمة. ونعتقد ان ولايات مشروع القرار تعزز

هدف المصالحة الوطنية بينما تحترم سيادة ليبيريا وسلامتها الاقليمية.

ويقدر وفد بلدي تأييد وتصميم المجتمع الدولي، كما دلل عليهما مشروع القرار في الجهود التي يبذلها لانهاء هذا الصراع المرعب والمأساوي الذي انزل معاناة كبيرة في كل أنحاء المنطقة. ونحن على ثقة أن التنفيذ التام لمشروع القرار سيوفر لليبيريا امكانية الالقاء بهذه الحرب المأساوية وراء ظهرها والسير قدما نحو القرن القادم باحساس من الأمل والأمن والثقة والازدهار.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يضم صوته إليكم، السيد الرئيس، في الإعراب عن الأسف لمغادرة السفير مريميه ممثل فرنسا. وإننا نتمنى له كل النجاح في منصبه الدبلوماسي الجديد.

ويشعر وفد بلدي بالامتنان للأمين العام على تقديم تقريره المرحلي الثاني عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. لقد رحبنا بحقيقة انه، في أعقاب ابرام اتفاق ابوجا في ١٩ في آب/أغسطس من هذا العام، قامت الأطراف بانشاء مجلس الدولة وأرست مجددا وقفا تاما لاطلاق النار، الذي ما زال محترما. ومما يرضينا أيضا أن نعرف أنه، وقد تم الاتفاق الآن على جدول زمني لتنفيذ أحكام اتفاق السلم من وقف اطلاق النار إلى إجراء الانتخابات، بدأت الأطراف عملية فصل القوات.

وهذه أحداث مشجعة لأنه يبدو انها بددت الشواغل التي أعربنا عنها في الماضي إزاء انعدام تصميم الأطراف الليبرية على الوفاء بالتزاماتها والشعب الليبري على إنهاء الحرب. ووفد بلدي على اقتناع بأن المطالبة المستمرة للمجتمع الدولي بأن ينهي زعماء الفصائل الصراع ويضعوا حدا لمعاناة الشعب الليبري قد يسرت التقدم الملموس في عملية السلام التي وصفها الأمين العام في تقريره. ومن الحق الاعتراف بالجهود القيمة التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وجهود منظمة الوحدة الافريقية لدفع عملية السلام قدما في ليبيريا وللتيقن من تعهد الأطراف بالتوقيع على اتفاقات كوتونو واكوسومبو وأكرا بهدف تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية.

إن وجود فريق رصد وقف اطلاق النار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا يستحق تقديرنا أيضا. فدون العمل الذي اضطلعا به لكان تاريخ ليبيريا غير ما هو عليه الآن. ونثني أيضا على الجهود التي لا تكل التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل تسهيل عملية السلام.

ونشاطر الأمين العام ملاحظته وهي أنه بالرغم من توقيع اتفاق أبوجا والمساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للأطراف كي تنفذه، فإنه يجب على الأطراف نفسها أن تدلل بالأفعال الملموسة على ارادتها في صون السلم. وبالرغم من أن توقيع الاتفاق يمثل تقدما هاما في تنفيذ اتفاقي اكوسومبو واكرا، فإن المسؤولية في التحليل الأخير تقع على عاتق الفصائل الليبرية والزعماء السياسيين في ايجاد حل حاسم للأزمة السياسية، وتحقيقا لذلك الهدف، عليها أن تستفيد من المرحلة الايجابية الراهنة في عملية السلم.

ومازال يتعين على الأطراف الليبرية انجاز عدد من المهمات تمشيا مع الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلام، مثل الفصل ونزع السلاح وعملية تسريح القوات. ولذلك نعتقد بضرورة وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وبالتالي سنصوت مؤيدين لمشروع القرار، الذي يمدد ولايتها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وأخيرا، من أجل دعم عملية السلام وتنفيذ الالتزامات التي اضطلع بها طبقا للاتفاق، فإنه يجب على المجتمع الدولي توفير كل المساعدة المادية التي يمكنه أن يقدمها، سواء بصورة ثنائية أو من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب وفد الصين بحضور الأمين العام لاجتماعنا.

هناك مثل يقول بأن كل الطرق تؤدي إلى روما. ويحدونا الأمل أن نلتقي في المستقبل القريب في روما، وأن نتمتع بمعية السفير مريميه، بضيافة الحكومة الايطالية والشعب الايطالي.

لقد حدثت في الآونة الأخيرة تطورات مشجعة في الحالة في ليبيريا، كما دلل على ذلك توقيع الأطراف المتصارعة على اتفاق بشأن وقف شامل لاطلاق النار وإنشاء مجلس الدولة، وذلك في أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويمثل توقيع اتفاق أبوجا خطوة هامة إلى الأمام من جانب الأطراف في مسيرة عملية السلام، ووفد الصين يرحب بهذا الحدث.

ويسرنا أن نلاحظ أن الحكومة الانتقالية التي أنشئت فيما بعد قد حظيت بدعم زعماء جميع الأطراف وعامة الشعب. وأصدرت أطراف الصراع أوامرها لقواتها بالقاء أسلحتها، وبدأت عملية فض اشتباك هذه القوات، ويبدو أن وقف اطلاق النار مازال قائما.

فمختلف الأطراف قاتلت وتفاوضت مدة خمس سنوات منذ اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا في ١٩٨٩. فالقتال قد حطم اقتصاد ليبيريا وقتل مئات الآلاف من الناس وأحال مئات الآلاف من الآخرين إلى لاجئين. ولذلك، فإن الانهاء المبكر للحرب الأهلية من أجل استعادة الاستقرار والهدوء إلى البلد إنما يتماشى مع الاتجاه العام ويعبر عن ارادة الشعب.

وفي رأينا أن عملية السلام في ليبريا أثبتت أن زخم السلام لتحويل القتال إلى صداقة لا يتوفر إلا عندما تبدي الأطراف المعنية الارادة الطيبة لتحقيق تسوية سياسية واستعدادها للتخلي فعليا عن الحرب ومواصلة المفاوضات السلمية. ففي صراعات في بعض المناطق، وخاصة الصراعات بين أطراف مختلفة داخل بلد لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل الالزامية ولا يمكن فرض السلام من الخارج.

كما أننا نرى أن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة المنظمات الاقليمية، في أنشطة الوساطة وحفظ السلام قد يسرت أيضا عملية السلام في ليبريا. ونحن نقدر بشكل خاص الجهود الحثيثة التي تبذلها نيجيريا وغانا في هذا الصدد والدور الهام الذي تضطلعان به.

وفي ضوء التغييرات الايجابية التي طرأت على الحالة الراهنة في ليبريا، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويود وفد الصين أن يضم صوته مؤيدا لهذه التوصية وسيدلي بتصويته مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

ولن يكون طريق السلام في ليبريا سلسا ما دامت القضايا المعلقة التي تواجهه معقدة للغاية. ولذلك فإن تحقيق المصالحة الوطنية يقتضي أن تبذل جميع الأطراف في ليبريا جهودا شاقة. ونحن نأمل مخلصين في أن تواصل جميع الأطراف توجيه جهودها المجددة صوب عملية السلام حتى يكون من الممكن البدء قريبا بإعادة تعمير البلد وحتى يستطيع شعبه استئناف الحياة الطبيعية.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيفتقد وفدي أيضا جارنا العزيز، السفير مريميه، المثال في المهارة الدبلوماسية، والمجاملة التي لا تنضب، والبراعة المحترفة، والناطقين بالفرنسية. إننا نتمنى له كل الخير في روما.

قبل عام قامت بعثة لمجلس الأمن بزيارة موزامبيق لمعرفة ما هو المزيد الذي يمكن لمجلس الأمن أن يفعله للمساعدة في تنفيذ اتفاق بين الأطراف المتناحرة هناك، الاتفاق الذي أخرج البلد من سنوات طويلة من الحرب الأهلية. وكان لي شرف الاشتراك في تلك البعثة. لقد شهدنا عملية تسريح القوات وتسجيل الناخبين التي توجت في النهاية بإجراء انتخابات حربة. واليوم أصبحت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في موزامبيق مصطلحا في تاريخ الأمم المتحدة. ومن حسن الحظ أنه مصطلح يعبر عن النجاح.

إن نجاح موزامبيق وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق مثال ساطع. ينبغي دراسة تجربتنا هناك وتحليل عوامل نجاحها وتطبيقها في أي مكان آخر تنطبق عليه. وتبدو ليبريا تتيح فرصة لتطبيق هذه الدروس.

لقد تم أخيرا إرساء اللبنات الأولى لأي سلام دائم. فبعد انتظار طويل نصبت جميع الفصائل المتحاربة الرئيسية في الحرب الأهلية مجلس الدولة ووافقت على عملية فصل اشتباك القوات وتجميعها في المعسكرات ونزع أسلحتها وتسريحها، وأخيرا وافقت على الاستعدادات لإجراء الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس القادم.

وتكمن الصعوبات في التفاصيل. إن تنفيذ هذه الخطة سيواجه بالتأكيد عددا من الصعوبات السوقية وعزوف هذا الطرف أو ذلك أو لاتباعه المحليين بين الفينة والفينة عن اتخاذ خطوة ملموسة محددة. وستتوفر فرصة للاشتباكات المحلية، والله يعلم بتزويد وافر الأسلحة في البلد.

وهنا يأتي مَثَل موزامبيق. من هذا المثل يمكن أن نستلهم طريقة مصارعة الصعوبات الكامنة في التفاصيل.

ومع ذلك، فإن النجاح المحرز اليوم نجاح عظيم، ونهنئ الأطراف أنفسها. ونهنئ بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي تحملت العبء الكبير لوزع فريق الرصد التابع لها، ونهنئ يقينا سياسيي غانا ونيجيريا على ثباتهم ووحدة هدفهم، مما توج على نحو ملائم.

ويؤيد وفدي بحرارة مشروع القرار المعروض علينا. وما برحت الجمهورية التشيكية تدلو بدلوها المتواضع في عملية السلام في ليبريا. ونحن البلد الأوروبي الوحيد الذي أرسل بعدد من المراقبين العسكريين للاشتراك في عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، كما أن مراقبينا شاركوا بالفعل في موزامبيق. وسلطات بلدي تدرس حاليا طلب زيادة عدد مراقبينا العاملين في ليبريا.

ونأمل في أن يثبت شعب ليبريا وقادته على المسار الذي حددوه لأنفسهم لتعود ليبريا مرة أخرى حصنا للسلام في غرب أفريقيا.

السيد السمين (عمان): السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة في ظل رئاستكم القديرة، اسمحوا لي أن أتقدم باسم وفد بلادي بخالص تهانئنا الحارة لرؤيتكم تتبوأون رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولا شك في أن ما عرف عنكم من حنكة دبلوماسية ودراية بالأمور سوف يكون له كبير الأثر في إثراء أعمالنا والوصول بها إلى الأهداف المنشودة.

كما لا يفوتني أيضا الاشادة بسلفكم سعادة السفير المندوب الدائم لأندونيسيا وأعضاء وفده على الطريقة المثالية التي أداروا بها أعمال المجلس للشهر المنصرم.

كما أود أن أشاطركم الكلمات الرقيقة البليغة التي توجهتم بها للمندوب الدائم لفرنسا بمناسبة انتهاء عمله كمندوب دائم لبلده في المجلس. ونعتقد بأنكم تتحدثون باسم أعضاء المجلس جميعا في هذا الشأن.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلادي الخالص للأمين العام على تقريره الشامل المؤرخ في ٩ سبتمبر الحالي، وهو التقرير الثاني عشر ضمن مجموعة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، كما نود الاعراب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص في ليبريا السيد نياكي وزعماء الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وخاصة زعماء كل من نيجيريا وغانا على جهودهم التي لا تعرف الكلل أو الملل للتوصل إلى حل سلمي للصراع في ليبريا.

ويسعد وفد بلادي أن يرى أن الالتزامات التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قد تم الوفاء بها الى حد كبير. ويعتقد أن عملية السلام الليبرية في الآونة الأخيرة قد شهدت تطورا إيجابيا طال انتظاره. فقد توجت محادثات أبوجا بتوقيع الأطراف الليبرية في ١٩ آب/اغسطس الماضي على اتفاق نص على، وأسفر عن، إقرار الأطراف بوقف إطلاق النار وتشكيل مجلس الدولة الجديد ليقود البلاد خلال الفترة المفضية الى إجراء انتخابات في آب/اغسطس من العام المقبل، ووضع جدول زمني لوضع الاتفاق الذي عرف بـ "اتفاق أبوجا" موضع التنفيذ. ويرحب وفد بلادي بهذه التطورات الهامة والتي تمثل بارقة أمل في التوصل الى حل سلمي للصراع الدائر في ليبريا.

وعلى الرغم مما يشير اليه الأمين العام في تقريره الذي يشكل أساس المشروع المعروض علينا من أن هناك، على الأقل، عشرة اتفاقات للسلام تم التوقيع عليها وطرحها من جانب زعماء الفصائل الليبرية المتناحرة منذ عام ١٩٨٩، فإن هناك العديد من المؤشرات التي تبعث على التفاؤل بأنهم هذه المرة عاقدو العزم على وضع حد للحرب الأهلية المستعرة في بلادهم لست سنوات خلت، وأنهم لن يضيعوا، كما

فعلوا في السابق، هذه الفرصة الذهبية لإحلال السلم في بلادهم.

ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بمشروع القرار الذي نوشك على اعتماده، مجددين، استنادا الى توصية الأمين العام، ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أربعة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير المقبل، بغية تمكين البعثة من الإسهام في رصد تنفيذ الأطراف الليبرية لاتفاق أبوجا وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ويتطلع وفد بلادي الى التقرير الذي يزمع الأمين العام تقديمه الى مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/اكتوبر المقبل، وما سيحتويه من توصيات بشأن مفهوم عمليات البعثة. ويحدونا وطيد الأمل في أن ينبئ ذلك التقرير بإحراز مزيد من التقدم على صعيد تنفيذ الأطراف الليبرية لعملية السلام في بلادها.

وفي الختام، وانطلاقا من إدراك سلطنة عمان لأهمية دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الإسهام، بالتعاون مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في رصد تنفيذ الأطراف الليبرية لاتفاق أبوجا، فإننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار المعروض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا توجد طلبات أخرى من الوفود للتكلم قبل التصويت، لذا أطرح الآن للتصويت مشروع القرار S/1995/790 بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بالإجماع بوصفه القرار ١٠١٤ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن انضم الى زملائي في الإعراب للسفير مريميه عن أطيب التمنيات بالنجاح، وأن أقول له إننا سنفتقد كثيرا وجوده هنا.

إن الحرب والدمار في ليبريا مأساة نكب بها شعب ذلك البلد التعيس وجيرانه في المنطقة دون الإقليمية فترة طالت أكثر مما ينبغي. إلا أن اتفاق الفصائل المتحاربة في الأسابيع القليلة الماضية جدد الأمل في السلام.

والولايات المتحدة ترحب ترحيبا حارا بهذه التطورات الإيجابية في ليبريا. وإذا ما تذكرنا الحالة في آخر مرة نظر فيها المجلس في هذا الموضوع، يمكننا أن نلمس التقدم الكبير الذي تم إحرازه. ونحن نثني على جهود بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ولا سيما غانا ونيجيريا، وكذلك جهود الأمين العام وممثله الخاص ومنظمة الوحدة الافريقية، الذين كان لهم جميعا الفضل في دفع عملية السلام قدما حتى وصلت الى هذه المرحلة.

إن اتخاذ هذا القرار الذي يجدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يمثل بادرة على اعتراف المجلس بأن الفصائل المتحاربة في ليبريا قد اتخذت الخطوات الهامة اللازمة لإعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح. وبدون ذلك، ما كان يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد زيادة الدعم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في هذا الوقت. ولكن الشوط الذي ينبغي قطعه مازال طويلا.

ونحن نحث الحكومة الانتقالية الليبرية الجديدة أن تبني على الخطوات التي سبق اتخاذها حتى يكتب الدوام للسلام الذي تحقق حتى الآن. وهذا سيتطلب التزاما من جانب جميع الأطراف بإيجاد حلول تفاوضية للمشاكل التي ستنشأ حتما أثناء تنفيذ اتفاق السلام. كما أن الخطر الذي أعلنه مجلس الأمن على توريد الأسلحة الى ليبريا يجب أن ينفذ تنفيذا دقيقا. وعلى الفصائل الليبرية والشعب الليبري أن يضعوا في اعتبارهم، كما يؤكد من جديد قرار اليوم، أن استمرار

الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك استمرار اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يتوقف على إبدائهم، بالأفعال، التزامهم بحسم خلافاتهم سلميا. وقبل كل شيء، يتعين على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بوقف إطلاق النار الحالي.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم لا يدعم توصيات الأمين العام المباشرة فحسب، بل يرسي أيضا الأسس لمزيد من التغييرات والتحسينات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وعلاقتها بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ونحن نتطلع الى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في نهاية تشرين الأول/اكتوبر، ونعتزم أن نستعرض بدقة التوصيات المحددة التي سيتقدم بها آنذاك. ونعتقد أنه قد يكون من السابق لأوانه إجراء مزيد من التغييرات، وبخاصة في عدد مراقبي الأمم المتحدة، الى أن تتاح للمجلس فرصة استعراض تلك التوصيات.

وستكون ليبريا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي المستمرة حتى تنسج من جديد النسيج الاجتماعي والمؤسسي القوي لمجتمعها. وقد ساهمت الولايات المتحدة فعلا بملايين الدولارات في شكل مساعدات إنسانية. كما أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وهو قوة حفظ السلام الإقليمية، يحتاج أيضا الى المساعدة لكي يفي بولايته على نحو أفضل. وقد ساهمت الولايات المتحدة بالفعل بمبلغ ٢٠ مليون دولار لدعم ذلك الفريق. ونحض الآخرين في المجتمع الدولي على توفير المساعدة المطلوبة لشعب ليبريا وجيرانه، لضمان أن يتفتح برعم السلام الغض في ليبريا ويصبح زهرة يانعة.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، أود، سيدي الرئيس، أن أردد كلمات الإعراب عن الوداع التي وجهتموها إلى السفير مريميه. وإننا ننظر إلى مغادرته بأسف كبير. فخبرته الواسعة وحكمته ساعدتانا مساعدة كبيرة في أعمالنا، وليس في المجلس فحسب، ويحدونا الأمل في أن يجد في روما صورة تقل اضطرابا عن الصورة في الأمم المتحدة، وفي أن يتمكن هناك من التمتع بالإجازات دون أن يخشى من دعوته إلى المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

لقد صوتت ألمانيا لصالح تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويوجد من الأسباب ما يجعلنا نأمل في أن تحرز عملية السلم تقدما كبيرا حتى ذلك التاريخ. ويحدونا الأمل أيضا في أن يبرهن اتفاق أبوجا على أنه أساس دائم لتسوية من أجل السلم في ليبريا.

إن تنصيب مجلس الدولة وإعادة العمل بوقف شامل لإطلاق النار هما الخطوة الأولى الهامة التي نرحب بها. وينبغي دخول زعماء الأطراف المتحاربة في الحكومة المؤقتة أن يوفر الأساس لاستمرار عملية السلم.

وسيكون من اللازم تقديم مساعدة دولية لإدامة عملية السلم، ولا سيما في إطار تسريح الوحدات المسلحة وإعادة إنشاء أساس اقتصادي للتنمية في ليبريا. واعتمادا على زيادة التحسن في الحالة الأمنية، يؤمل في أن تكون زيادة المساعدة الإنسانية عاملا إضافيا للاستقرار.

ويتعين على الأطراف المتحاربة أن تقدم برهانا آخر على التزامها الصادق بعملية السلم، عن طريق التقيد الصارم بالتزاماتها وفقا لاتفاق أبوجا. ولا يمكن الإبقاء على المساعدة الدولية من أجل عملية السلم إلا في ظل هذا الظرف.

ولذلك يعتمد استمرار انخراط الأمم المتحدة أيضا، على تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى المجلس بحلول نهاية تشرين الأول/اكتوبر، واستنتاجاته المنبثقة عن تصوره لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مستقبلا. وتفهم حكومتي أنه يتعين على المجلس حينئذ أن يعيد النظر في خيارات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على ضوء التقدم المحرز في عملية السلم.

وفي الختام، تود حكومتي أن تعرب عن امتنانها للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبخاصة غانا ونيجيريا. إن إرادتها في تنسيق سياساتها تجاه ليبريا كانت في نهاية المطاف مفيدة في التوصل إلى تحقيق اتفاق أبوجا وفي إحراز التقدم الذي نراه الآن. وهي مرجوة بمواصلة بذل جهودها السياسية والتزامها من خلال وجودها في فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة

الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وتلك الجهود، مقرونة بالتنسيق الاضافي مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ستوفر المساعدة الضرورية لشعب ليبريا على تحقيق السلم والمصالحة الوطنية.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفد بلدي مع الارتياح لصالح مشروع القرار.

إن مجلس الأمن بقراره ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وضع شروطا حازمة للغاية يتعين على الأطراف الليبرية أن تلبيها بسرعة إذا أرادت أن تظل الأمم المتحدة على العمل من أجل تسوية الصراع في ليبريا.

وعندما اتخذ ذلك القرار، لم تؤمن إلا بلدان قليلة، لا سيما بعد استئناف الحرب الأهلية، بأن الفصائل الليبرية المختلفة ستتمكن من التوصل إلى تحقيق اتفاق يضع عملية السلم مجددا على الطريق الصحيح. وقد نادت فرنسا بقوة في ذلك الوقت بإعطاء الوقت الكافي لليبريين.

ولقد برهنت الأحداث على أننا مصيبون. فيوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقّعت الفصائل الليبرية في أبوجا على اتفاق كامل يشمل جميع مطالب مجلس الأمن، الأمر الذي يمكن مرة أخرى وبصورة جادة من تصور عودة السلم إلى ذلك البلد، الذي دخل لتوه العام السادس من الحرب الأهلية.

ويسر وفد بلدي دائما أن يتلقى أخبارا طيبة من افريقيا. والأحداث التي حدثت توا في ليبريا تجعلنا متفائلين مرة أخرى. فبعد اتفاق أبوجا، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونصب مجلس دولة، وقبل جدول زمني كامل لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى للاتفاق. وأخيرا، تفيد التقارير بأن فض الاشتباك العسكري بين مختلف الفصائل جار الآن.

ويفيدنا الأمين العام أيضا بأن عشرات آلاف اللاجئين يعودون طوعيا إلى بلدهم. ومن الضروري إذن، بما هو أبعد من تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، أن تزيد الأمم المتحدة من انخراطها في ليبريا.

ويتعلق هذا الانخراط، في البداية، بعملية الأمم المتحدة التي أنشأها المجلس في عام ١٩٩٣. ويسرنا أن الأمين العام يتوخى زيادة في عددها بغية رصد التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها الفصائل الليبرية في أبوجا. وينتظر وفد بلدي أيضا باهتمام التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس بشأن المفهوم الجديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ولاسيما في سياق تعزيز العلاقة بين البعثة وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

ويتعلق هذا الانخراط أيضا بجانب إنساني. ويسرنا في هذا الصدد أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قرر أن يوفد بعثة لتفحص السوقيات من أجل عودة ٠٠٠ ٨٥٠ شخص فروا من بلدهم بسبب الحرب.

وينبغي لانخراط المجتمع الدولي، أخيرا، أن يمتد إلى المجال الاقتصادي. وينبغي لتنفيذ اتفاق السلم، حسب اعتقادنا، أن يرافقه انخراط أكبر من قِبل مؤسسات مالية دولية يمكن أن تكون مساعدتها حاسمة في تنفيذ تسريح القوات الذي تعتمد عليه استعادة السلم.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشكر بحرارة البلدان التي بذلت جهودا خاصة من أجل ألا يتوقف الأمر على رغبات الليبريين وحدها. ويحدونا الأمل في أن تمكن الاحتمالات التي توفرت عن طريق توقيع اتفاق أبوجا الشعب الليبري من الانطلاق مجددا دون مزيد من الإبطاء على طريق الديمقراطية والتقدم والتنمية.

واسمحوا لي أن أضيف أنني سأنقل إلى السفير مريميه الكلمات الرقيقة للغاية التي وجهها أعضاء المجلس إليه بمناسبة مغادرته، والتمنيات التي أعربوها له في نجاح مهمته في روما. وهو طبعا سيتأثر بالغ الأثر بتلك التمنيات.

السيد شكوركو (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يشارك في التهانئ الحارة الموجهة إلى الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السفير مريميه، على تعيينه الجديد في روما ونتمنى له كل النجاح في هذا المنصب المسؤول.

إننا نلاحظ مع ارتياح عميق أن الأطراف الليبرية لبّت في نهاية المطاف طموحات شعب ليبريا والنداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، وبدأت تبدي تعاونا بناء من أجل وضع حد لست سنوات من حرب الأشقاء التي ألحقت معاناة لا متناهية بشعب ذلك البلد.

إننا نرحب بالاتفاق الذي وقّع مؤخرا في أبوجا، وهو انتصار واضح للتعقل ونجاح سياسي كبير لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية. كما أنه يتصف بأهمية كبيرة لاستقرار الحالة في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية بصورة عامة. وينبغي أن يشار إلى أن العملية التي اتصفت بدينامية إيجابية من أجل تحقيق التسوية السياسية في ليبريا هي سابقة جيدة لنجاح الجهود المشتركة في افريقيا وهي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية.

ومن بالغ الأهمية أن تحظى عملية السلم في ليبريا بتأييد جميع كبار القادة السياسيين في البلد، وأن ترتكز على تعاطف مجموعات واسعة من السكان، وأيضا على السياسة المتفق عليها من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وهذا يشجعنا أكثر من أي وقت مضى على أن تحدونا آمال كبار في إعادة إحلال السلم في ليبريا.

ويحث القرار الذي اعتمده مجلس الأمن توا بالاجماع الأطراف الليبرية على الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها، ويقدم زخما سياسيا قويا لدعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في عملية السلم والمصالحة الوطنية في ليبريا.

وتتصف مهمة تعزيز فعالية التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بأهمية خاصة باعتبار ذلك أحد مرتكزات المفهوم الجديد لعمليات الأمم المتحدة في ليبريا. وحسبما نفهم، يزمع الأمين العام أن يقدم تقريرا في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام بشأن المعايير الأساسية لهذا المفهوم بغية أن ينظر فيه مجلس الأمن. وأننا نؤمن بأن وضع هذا المفهوم، بما في ذلك جوانب الدعم المالي والمادي والتقني من قبل المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبريا، يتطلب نهجا واقعيا ذا أهمية يرتكز على أحكام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن سابقا.

إن الاتحاد الروسي مقتنع اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن فرض تسوية سياسية ومصالحة وطنية دائمتين عنوة، سواء في ليبريا أو في أي بلد آخر. إن مفتاح نجاح العملية السلمية في ليبريا يكمن بين أيدي الليبريين أنفسهم. ونبادر بالأمل في أن يكون لدى القادة الحاليين لذلك البلد ما يكفي من الإرادة والحكمة السياسيتين حتى يمكن، من خلال جهودهم المشتركة، إخراج شعبهم من الدائرة المغلقة للعنف وإراقة الدماء. وفي رأينا أن مهمة المجتمع الدولي هي تقديم الدعم والتعاون الملائمين.

السيدة كنياس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن أطيب تمانيه للسفير مريميه بالتوفيق في أعماله التي سيضطلع بها مستقبلا في روما، وأن يعرب له عن مدى افتقادنا وجوده بيننا في مجلس الأمن في المستقبل.

ويسرنا أن نلاحظ الأحداث السياسية التي طرأت فيما يتعلق بالحالة في ليبريا، والتي بلغت الذروة بالتوقيع على اتفاق أبوجا، وبدء نفاذ وقف إطلاق النار، وتنصيب مجلس الدولة.

إننا ندرك أن هذا الاتفاق ليس هو الاتفاق الأول الذي وقعت عليه الأطراف الليبرية، ونتذكر حالات الفشل التي شوهدت في الماضي. ومع ذلك، فإننا واثقون من أن الظروف الجديدة المحيطة بهذا الاتفاق، ألا وهي المشاركة المباشرة لزعماء الفصائل في مجلس الدولة، والموقف الجديد الذي تبديه الفصائل، وتنسيق سياسات البلدان المجاورة فيما يتعلق بليبريا، كلها تنشئ تمييزا واضحا بين اتفاق أبوجا والاتفاقات السالفة له.

ونحن نرغب في الإعراب عن تقديرنا لحكومتي غانا ونيجيريا لما قامتا به من دور هام في الإبرام الناجح لاتفاق أبوجا. ويجب توطيد وصون هذه الخطوة الحيوية الأولى، التي اتخذت بعد كثير من الوقت والعنف، حتى يتسنى عقد انتخابات ديمقراطية حقا في ليبريا في العام القادم.

ولا ريب في أن المسؤولية النهائية عن نجاح هذا النهج الجديد تقع في المقام الأول على عاتق الليبريين أنفسهم، وتتوقف على مسلكهم. غير أننا نعتقد أن دعم المجتمع الدولي سيسهم في نجاح الجهود الصعبة الرامية إلى تحقيق سلام دائم في ليبريا.

وهذا هو الدعم الذي نرى أن من الضروري في إطاره أن يتم على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وتدعيمها بإطراد. ولهذا السبب نؤيد تمديد ولايتها لمدة أربعة شهور، وزيادة عدد مراقبيها العسكريين، واستعراض مفهوم عملياتها من أجل تكييفها للظروف الجديدة، وتضمينها جوانب تتعلق بنزع سلاح القوات وتسريحها.

وتتص ممارسة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا اتصالا وثيقا بقدرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على الاضطلاع بولايته، وعلى ضمان الأمن. ولذا نأمل في أن يلقى المؤتمر القادم لإعلان التبرعات لليبريا، الذي يخطط الأمين العام لعقده من أجل الحصول على الموارد اللازمة لفريق الرصد ولتلبية احتياجات أخرى ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السم، رد فعل عاجل وسخي من جانب المجتمع الدولي.

ونرغب أيضا في التركيز على الأهمية الفائقة التي نعلقها على توطيد التنسيق إلى أقصى حد بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فإن هذا سيؤدي إلى قيام التجربة الايجابية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية.

وسيتعين على الأطراف الليبرية التركيز خلال الأشهر الأربعة القادمة على البدء في تحقيق نتائج ملموسة في العملية الصعبة المتمثلة في فصل قواتها ونزع سلاحها وتسريحها وإعادة إدماجها في الحياة المدنية. ولهذا الغرض، نعتقد أنه يجب أن نؤكد لها أن هذه المنظمة ستقدم لها الدعم. بيد أنه على القادة الليبريين أن يدركوا تماما أن أي إخفاق آخر في الوفاء بالتزاماتهم سيؤدي حتما إلى إعادة النظر في هذا الدعم.

إن الحالة الإنسانية، التي هي عسيرة بشكل خاص، ومراعاة حقوق الإنسان، التي لا يمكن التخلي عنها أو تجنبها، وقدرة الشرطة المحلية على أن تتسم بالفعالية والنزاهة والاحترافية، كلها مسائل هامة يجب التصدي لها، على سبيل الأولوية، وسندعم من أجلها أيضا الجهود الرامية إلى إبداء المجتمع الدولي التزامه ودعمه.

السيد اركرايت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود نيابة عنا جميعا، أعضاء الوفد البريطاني، شأني في ذلك شأن من سبقني من المتحدثين، أن أثني على السفير ميريميه، الذي عملنا جميعا معه عن كثب، والذي لا حد لمساهمته في أعمال مجلس الأمن. ونتمنى له رحلة موفقة وحظا سعيدا في روما.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يمثل ما نتمنى أن يكون نقطة تحول في حياة الشعب الليبري الذي طالت معاناته. إن اتفاق أبوجا الذي وقع الشهر الماضي يبعث على التفاؤل الحذر. وتبدو آفاق السلام في ليبريا أفضل من أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب. ويرحب وفد بلدي بشكل خاص بتنصيب مجلس دولة عريض القاعدة، وبوجود ممثلين لجميع الفصائل الليبرية في منروفيا.

بيد أن القلق يساورنا إزاء الأنباء الأخيرة عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار. وإننا لنناشد جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار.

إن قرار المجلس بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ سيعطي الفصائل الوقت لإثبات التزامها باتفاق أبوجا. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم الفصائل هذه الفترة المحدودة كي تبدي بوضوح التزامها بسلام حقيقي بالشروع في تنفيذ أحكام اتفاق أبوجا المتعلقة بنزع السلاح، وتسريح القوات، وباتخاذ الخطوات صوب تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في عام ١٩٩٦.

ويرحب وفدي بقرار الأمين العام بالزيادة الفورية لعدد المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونأمل في أن يتم وزعهم في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى عرض الأمين العام لمفهوم جديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وكما يدرك الأمين العام، فإن تحسين التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق رصد

وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وإضفاء الفعالية على التعاون بينهما سيمثل مفتاح النجاح للعمليتين. ولذا، نرحب بفرقة العمل التي أنشأتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالتعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والحكومة الانتقالية، والوكالات الإنمائية، كي توصي بسبل لإحراز التقدم في المجالات الحيوية الخاصة بنزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وبينما تقع المسؤولية الأولى عن إعادة تعمير البلد على عاتق الشعب الليبري، فإن على المجتمع الدولي دورا هاما يقوم به. ونحثه على مساعدة الليبريين على مساعدة أنفسهم. ولسوف تؤدي الحكومة البريطانية دورها. ولكن استمرار الدعم الدولي سيتوقف على استمرار التقدم السياسي وعلى الحفاظ على وقف إطلاق النار. وقد أوضحت التجربة المريرة الماضية مدى هشاشة جهود السلام في ليبريا. إن اتفاق أبوجا يمثل أفضل فرصة للسلام سنحت منذ وقت طويل. ونحث الشعب الليبري على انتهاز هذه الفرصة لإنهاء الشقاء الذي عانى منه لفترة طويلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالثناء على الأمين العام، وممثله الخاص، وجميع العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحـــــدة في ليبريا، وكذلك على منظمة الوحدة الافريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ولا سيما رئيسها، السيد رولينغز. إن اتفاق أبوجا مثال جيد لفعالية تضافر الجهود الإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار. والمهمة هي الآن وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي أن يتمنى لصاحب السعادة السفير ميريميه كل النجاح في منصبه الجديد في روما. وقد تمكنا من خلال اتصالات شتى أن نرى ونقدر صفاته الإنسانية البارزة وقدراته الدبلوماسية. ويتمنى وفد بلدي له التوفيق.

يود وفدي في البداية أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الثاني عشر بشأن بعثة المراقبين في ليبريا. ونجد إن مضمونه ايجابي مشجع للغاية فيما يتعلق بالتطورات الجارية في ليبريا. ويرحب وفدي بنجاح المفاوضات في أبوجا والتي قادت إلى توقيع كل الأطراف على اتفاق وعلى قيام مجلس جديد للدولة لمدة عام واحد حتى إجراء انتخابات. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد برؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الذين نجحوا في حمل الفصائل المختلفة للجلوس إلى نفس الطاولة من أجل إنشاء مجلس الدولة.

ويود وفدي أيضا أن يهنئ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والذي نجح في الحفاظ على السلم على الرغم من اتساع مدى النزاع والوسائل الضعيفة التي أتيحت له. إن النزاع في ليبريا والخطوات المتخذة لإنشاء مجلس الدولة دليل آخر على قدرة المنظمات الإقليمية والأقاليمية الافريقية على وضع حد للنزاعات في المنطقة.

إن وفدي على اقتناع بأنه ليس من الممكن للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وضع حد للنزاعات في المنطقة من غير مشاركة المنظمات الإقليمية والأقاليمية الافريقية. وهذا هو السبب الذي يدفعنا لأن نوصي بحراره بالتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والمنظمات الافريقية الإقليمية.

ورغم أن الأمم المتحدة تعمل في إطار نظام له توجه غربي، ظلت افريقيا، ولعدة قرون، قارة حوار ومن الضروري لمجلس الأمن التعامل معها على هذا الأساس. ومن المهم أيضا أن يعطى الخصوم الوقت الكافي ليجتمعوا ويتفاوضوا ويجدوا حلولا لمشاكلهم. هذا هو السبب الذي مكن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق الرصد التابع لها من الانطلاق وتحقيق شيء بدا مستحيلا بالرغم من الموارد السوقية الضعيفة والمشاكل الاقتصادية. ويقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التزام اخلاقي بمساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للاضطلاع بمهمته بنجاح. لقد سررنا بموافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لكي تتمكن من مواصلة المشاركة في عملية السلام في ليبريا.

ولا يمكننا الحديث عن السلام في ليبريا من غير أن نتحدث عن التنمية أيضا. إن تسريح عشرات الآلاف من المتحاربين، بمن في ذلك الأطفال، يتطلب مجهودا اقتصاديا جبارا حتى يتيسر اشراك هذه القوى النشطة في الاقتصاد وكفالة التعليم للأطفال.

وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي الأموال اللازمة لهذا التسريح حتى لا يجند الأفراد الذين سرحوا من جديد في مغامرات عسكرية أخرى.

ونحن نتفق مع توصيات الأمين العام بشأن مساهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في التسريح ونزع السلاح وأيضا في تحديد مجالات اجتماعية - اقتصادية يمكن للمتقاتلين المسرحين المشاركة فيها. ونتفق تماما مع توصيته بشأن قوة شرطة قومية تحافظ على النظام العام والسلم وتخلق دولة تلتزم بالقانون.

ونحن ندعو بكل جد إلى تقديم الدعم المالي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حتى نتمكن من المحافظة على السلم في جميع أنحاء البلد ونكفل الاحترام لاتفاق أبوجا والعمل الصحيح لمجلس الدولة الجديد الذي أقيم مؤخرا.

ونود أن نختتم بأن نطلب منكم، سيدي الرئيس، بوصفكم الرئيس الحالي وجميع من سيخلفونكم في الفترة الممتدة من الآن وإلى شهر كانون الأول/ديسمبر لتحقيق رغبة أحد أعضاء مجلس الأمن. ألا تظهر البلدان الافريقية على جدول أعمال المجلس بنهاية عام ١٩٩٥، وهذا ممكن إذ توفرت المساعدة من الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لايطاليا.

يمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين كل الفصائل الليبرية في أبوجا في ١٩ آب/أغسطس نقطة تحول في الأزمة الليبرية. وتود الحكومة الايطالية أن تعرب للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، ولممثله الخاص في ليبريا، عن تقديرها لدورهما الأساسي في الاتفاق ودعمهما له. ونأمل أن يقود الاتفاق إلى تسوية نهائية للأزمة العميقة التي خربت البلد طيلة الأعوام الستة الأخيرة.

لقد أوقعت الحرب خسائر فادحة في البلد: فقد ٠٠٠ ١٥٠ شخص أرواحهم في حلقة العنف التي لا نهاية لها؛ وأجبر ٠٠٠ ٨٠٠ شخص على مغادرة البلد. ولكن الوعي المتزايد بأن أعوام الحرب الستة كانت بلا طائل على نحو كامل، وشعور الناس بالضجر وبأنهم وقعوا في ورطة والطريق المسدود الذي وصلت إليه الفصائل، كل هذه الأشياء وضعت الأساس لاتفاق يمكن التوصل إليه.

ونحن نشاطر الأمين العام التقييم الذي ورد في تقريره ومفاده أن احتمالات السلام ربما كانت أفضل الآن مما كانت عليه في أي وقت منذ اندلاع الحرب الأهلية إذ يشارك القادة السياسيون مباشرة في مجلس الدولة. وقد نسقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا سياساتها إزاء ليبريا وهذا عامل أساسي في رأينا، في جعل اتفاق السلام ممكنا. ويعود الفضل في المكان الأول إلى غانا، رئيس مكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وإلى نيجيريا التي استضافت المحادثات.

إن الجدول الزمني الذي وضع لتنفيذ المراحل المختلفة لاتفاق ١٩ آب/أغسطس يتسم بالسرعة والواقعية. وستكون عمليات الاشتباك، ونزع السلاح وتسريح القوات حاسمة كما سيكون الحال بالنسبة لاعادة دمج المتحاربين في الحياة المدنية.

ونتشجع أيضا بما جاء في تقرير الأمين العام عن توسع كبير في أنشطة المساعدة الإنسانية. ولابد من إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للبلد حتى تتمكن ليبريا مرة أخرى من الاستفادة بشكل كامل من مواردها الطبيعية الغنية. وينبغي ألا يفشل المجتمع الدولي في توفير العون الضروري لمساعدة ليبريا على استعادة عافيتها.

وفي الختام، نأمل بصدق أن تجعل التطورات في الشهور القادمة وتوطيد عملية المصالحة الوطنية، التي لا تزال في المهد، من الممكن بالنسبة لنا أن تخرج ليبريا للمرة الأخيرة من جدول أعمال مجلس الأمن.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي، وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠